اثر الشمول المالي على تمكين المرأة فى مصر

The effect of financial inclusion on empowering women
A study applied to the Egyptian economy

د/ إيمان أحمد أحمد عوض

مدرس الاقتصاد بمعهد النيل العالى للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب

zahraa7878@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الثاني عشر- الجزء الثاني

يوليو ٢٠٢١م

ملخص :

يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي لدعم المرأة ، ويمكن للشمول المالي ان يؤدى دور كبير وهام في زيادة تمكين المرأة اقتصادياً. فحصول المرأة على التمويل اللازم لها يزيد من إمكانية حصولها على زيادة في الأصول الإنتاجية ومنتجاتها.

وتتمثل اشكالية البحث في التعرف على اثر الشمول المالي (FI) في تمكين المرأة في مصر، حيث اظهرت النتائج ان جميع مؤشرات الشمول المالى التى اعتمدت عليها الدراسة (عدد ماكينات الصراف الالى ،عدد فروع البنوك التجارية ،الائتمان الموجة للقطاع الخاص من البنوك ،حجم الايداع فى البنوك التجارية) ذات علاقة طردية بالمتغير التابع (مؤشر الفجوة بين الجنسين) حيث بزيادة قيمة مؤشرات الشمول المالى تزداد قيمة المؤشر ومن ثم تقل الفجوة بين الجنسين .

وباستخدام اسلوب Step wise للتعرف على اكثر المتغيرات تأثيرا على تمكين المرأة ،توصلت الباحثة ان اكثر المتغيرات المستقلة تفسيرا لتمكين المرأة تتمثل فى الائتمان الموجة للقطاع الخاص من البنوك، وعدد فروع البنوك التجارية وحجم الايداع بالبنوك التجارية والنفقات النهائية لاستهلاك الاسر ، الانفتاح التجارى ، حيث اظهر تقدير النموذج وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرات المستقلة السابقة والمتغير التابع. لذا توصى الباحثة بأهمية تنويع ومن وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية بهدف تقديم خدمات منخفضة التكلفة تلبى احتياجات المرأة المالية، وخاصةً فيما يتعلق بالتأمين والادخار والتمويل متناهي الصغر.

الكلمات الإفتتاحية :

الشمول المالى – مؤشراته- تمكين المرأة – مؤشر الفجوة بين الجنسين – مصر .

Abstract

In Egypt, there is a governmental and institutional approach to support women, and financial inclusion can play a large and important role in increasing women's economic empowerment. Women's access to the necessary financing increases their possibility of obtaining an increase in productive assets and their products .

The research problem is represented in identifying the effect of financial inclusion (FI) on empowering women in Egypt, as the results showed that all indicators of financial inclusion on which the study relied (number of ATMs, number of commercial bank branches, credit directed to the private sector from banks, volume of deposits In commercial banks) that has a positive relationship with the dependent variable (the gender gap index), where with the increase in the value of the financial inclusion indicators, the value of the index increases, and then the gender gap decreases

Using the Step-wise method to identify the most influential variables on women's empowerment, the researcher found that the most independent variables explaining women's empowerment are credit directed to the private sector from banks, the number of commercial bank branches, the size of deposits in commercial banks and the final expenditures for household consumption, commercial openness. The model is a significant direct relationship between the previous independent variables and the dependent variable. Therefore, the researcher recommends the importance of diversifying and developing banking services and products in order to provide low-cost services that meet women's financial needs, especially with regard to insurance , savings and microfinance .

Key words

Financial Inclusion - Its Indicators - Empowering Women - The Gender Gap Index–Egypt .

مقدمة

يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي لدعم المرأة ، وذلك مع وجود خطة قومية متمثلة في "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠" والتي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن وضع المرأة في أي مجتمع إنما يمثل محصلة تفاعل بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتشابك بطريقة مركبة. فهناك رواسب ثقافية لها أثر حاسم في إنتاج التمييز ضد المرأة، وهناك العديد من العوائق المالية والقانونية التي تحول دون تمام تمتع المرأة بحقوقها الموضوعية كاملة.

ويقصد بالتمكين وفقًا للبنك الدولي وضع المزيد من الموارد والقدرات في متناول الأفراد (المرأة) بحيث يستطيعون المشاركة في المؤسسات التي تعنى بحياتهم، والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومحاسبتها (World Bank, 2004).

وهذا المبدأ يحاول مواجهة عملية تهميش دور المرأة من خلال دمج النوع في التنمية الاقتصادية. والتمكين يعطي المرأة الاستقلالية وإمكانية الاختيار في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتطلب هذا الأمر إحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي الذي يتسم بالتبعية، ثم يتبع ذلك مجموعة من التغيرات القانونية إلى جانب بيان حقوقها في التشريع الدولي ،ومقاربة ذلك مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة إبراز الظواهر المؤثرة في وضع المرأة ومشاركتها في عملية التنمية.

ومن ذلك يمكن توضيح أهمية تمكين المرأة مالياً واقتصادياً بما يلي:

(Bank of Lebanon, 2016)

١. تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.
٢. تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها المالية والتي تعكس مردوداً إيجابياً على الأجيال القادمة.
٣. زيادة مستوى الرفاهية للمجتمع وتحسيناً لظروف حياة النساء.
٤. تعتبر المرأة قيمة مضافة في الاقتصاد من ناحية اليد العاملة ، ونوعية العمل بهدف تحسين النمو الاقتصادي.

وبالتالي يصبح تمكين المرأة من خلال الشمول المالي قضية شاملة للمناقشة بين مختلف المنظمات الانمائية الدولية ، وواضعي السياسات والباحثين. حيث يعد للشمول المالي دور كبير في زيادة تمكين المرأة اقتصادياً. فحصول المرأة على التمويل اللازم لها يزيد من إمكانية الحصول على زيادة في الأصول الإنتاجية ومنتجاتها.

ويشكل حصول المرأة على الخدمات المالية واستخدامها عاملاً لزيادة مشاركتها في الاقتصاد. فهناك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية والنمو الاقتصادي. حيث من شأن تعزيز وتيسير الوصول إلى التسهيلات الائتمانية التابعة للمؤسسات المالية بالدولة أن تساعد

النساء المشتغلات بالقطاع غير الرسمي على زيادة إنتاجية المؤسسة وزيادة القدرة الإدارية. حيث يسمح الدخل الإضافي للمرأة بالادخار وزيادة الاستثمار وكذلك زيادة الاستهلاك(World Bank/OECD (2013) بالإضافة إلى أنه يساعد على التخصيص الفعال للموارد داخل الأسرة ، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم (Castilla and Walker, 2013)

وتبين أبحاث مؤسسة التمويل الدولية IFC أن زيادة إشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يحقق مكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٢٪ -٣,٥٪ في بعض الحالات. وكذلك تظهر البحوث الصادرة عن صندوق النقد الدولي أدلة كثيرة على أنه عندما تتمكن المرأة من تنمية إمكانياتها الكاملة في سوق العمل يمكن تحقيق فائدة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي (Alliance for financial inclusion, 2016).

وأضاف (Blackden, canagaraj, 2003) أن ارتفاع دخل المرأة من خلال المشاركة في العمل كان بمثابة الاستثمار في الجيل القادم، حيث إن النساء اللاتي يسيطرن بدرجة كبيرة على الموارد الأسرية ينفقن بشكلٍ أفضل على الطعام والصحة والتعليم بالنسبة لأبنائهم. وأن الاهتمام بمشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين يمكنه أن يساهم أكثر في تحسين مستويات الإنتاج والقدرة الإنتاجية ومؤشرات القدرة التنافسية (World Bank, 2013).

كما وجدت بعض الدراسات استمرار وجود الفجوة بين الجنسين في ظل الشمول المالي، حيث إن عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المصرفية ما زال مرتفعًا، وان أكثر من نصف السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في العالم هم من النساء، و٦٧٪ من الرجال لديهم حسابات رسمية لدى البنوك والمؤسسات المالية في حين إن ٥٩٪ من النساء لديهم إمكانيات الوصول إلى عمل حسابات لدى البنوك .

ومنذ عام ٢٠١١ لا تزال هذه الفجوة الثابتة وتمثل أكثر من ٨٪ (Demirguc – Kunt et al, 2018) علاوة على أن المرأة في المجتمعات المختلفة لا تزال يواجهن الكثير من القيود والعقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب الانخفاض في معدل المشاركة في قوة العمل، وإمكانية أقل في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية، وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم، ومعدل أقل للمشاركة السياسية. وتقضي المرأة نسبة أكبر من وقتهن في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال أكثر من الرجال.

وتواجه المرأة العاملة أيضاً إجحافاً مستمراً على أساس اختلاف النوع، بما في ذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتشمل هذه الأنواع من اوجة عدم المساواة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على حدٍ سواء، ويعد التقليل من أوجه التفاوت بين الجنسين ، وتحسين رفاهية المرأة أمر بالغ الأهمية ليس للخدمات الاجتماعية فحسب بل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

ينظر إلى المرأة كأحد المحركات الهامة لإعادة الانتعاش للاقتصاد المصري، وخاصةً وأنه من الممكن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة ٣٤٪ خلال العقد المقبل إذا تساوت أعداد الرجال مع أعداد النساء في سوق العمل (تقرير معهد Mckinsey, 2018) حيث يعد تمكين المرأة اقتصادياً من أبرز المشكلات التي تواجه الدول النامية ومنها مصر. ولمواجهة هذه المشكلة قامت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بطرح الشمول المالي كآلية لتقليل الفجوة بين الجنسين في التعامل

المالي الرسمي. حيث يعتقد صانعو السياسات والمؤسسات العالمية أن استخدام الشمول المالي كسياسة تؤدي إلى زيادة تمكين المرأة، حيث إن وصول المرأة إلى الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وإيجاد مكان آمن لتوفير فرص الادخار، والوصول إلى التمويل متناهي الصغر يعد أوسع أدوات الشمول المالي لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

ولذا فان التساؤل الرئيسي للبحث يتمثل في هل يساهم الشمول المالي (FI) في تمكين المرأة في مصر؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية.

- ما هو دور الشمول المالي في تقديم الدعم للمرأة؟ وما هو العائد منه؟
- ما هو أبرز العوائق والتحديات التي تواجه الشمول المالي للمرأة؟
- ما هو وضع المرأة في مصر في ضوء منظومة المؤشرات الدولية؟
- هل توجد علاقة بين مؤشرات الشمول و تمكين المرأة في مصر؟
- اى من المتغيرات المستقلة يضيف تفسيرا جوهريا للتغير فى المتغير التابع (تمكين المرأة)؟

أهداف البحث

- تهدف الدراسة الى تحليل ما هو دور الشمول المالي في تقديم الدعم للمرأة ؟ وما هو العائد منه؟ ما هى أبرز العوائق والتحديات التي تواجه الشمول المالي للمرأة ؟ ما هو وضع المرأة في مصر في ضوء منظومة المؤشرات الدولية ؟ كما تسعى الدراسة الى الاسلوب التحليلى والقياسى لبحث العلاقة بين مؤشرات الشمول المالى وتمكين المرأة فى مصر ؟

أهمية البحث

- تركز دول العالم الان على خطة التنمية العالمية التي تطورتها مؤخرا الولايات المتحدة الامريكية ً، والمكونة من ١٧ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة. تلعب المرأة دوراً حاسماً في كل الأهداف. وذلك لما ترتب على إشراك المرأة فيها من نتائج إيجابية اقتصادياً واجتماعياً.
- لا تزال الفروق بين الجنسين موجودة في كافة المجالات رغم ما تحقق على مدى العقود، إلا أن المرأة لا تزال تكسب أقل من الرجل في سوق العمل على مستوى العالم بنسبة ٢٤٪ وذلك عام ٢٠١٨، ولم يكن هناك من جميع البرلماين سوى ٢٢٪ من النساء. مقارناً ١١,٣٪ عام ١٩٩٥ويعد هذا ارتفاع بطيء.
- الشمول المالي أصبح منذ فترة مركزًا لاهتمام العديد من الحكومات حيث استهدفته ٦٧ من الاقتصاديات من إجمالي ١٤٣ ، واعتبره البعض من الأهداف الرئيسية في استراتيجيتها، كما اتخذت ٥٠ دولة خطوات فعالة لتحقيقه.(Demirguc-Kunt.et al, 2014)
- وضع صندوق النقد الدولي لعدة شروط ومعايير لمنح قروض الإصلاح الهيكلي منها تطبيق الشمول المالي، تحقيق العدالة ، وزيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر (AFI).

فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً إلى تحقيق أهدافه تتمثل الفرضيات في:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتمكين المرأة في مصر.
- المتغيرات المستقلة المدرجة بنموذج الانحدار جميعها تضيف تفسيرا جوهريا للتغير فى المتغير التابع (تمكين المرأة).

منهجية البحث

يعتمد البحث على الأسلوب الاستقرائي التحليلي بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات التي لها علاقة بموضوع البحث وتحليلها للتوصل إلى معلومات قد يتطلبها البحث. بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي من خلال تقدير نموذج قياس اثر الشمولي المالي على تمكين المرأة في مصر.

خطة البحث

و تحقيقاً لهدف البحث وانطلاقاً من فرضيتة، واستكمال لما سبق الإشارة إليه سوف نقوم تناول الجوانب الآتية:

أولاً: استعراض الأدبيات السابقة.

ثانياً: تمكين المرأة في النظريات الاقتصادية.

ثالثاً: العوائق والتحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي للمرأة.

رابعاً:. دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة.

خامسا: وضع المرأة في مصر في ظل منظومة المؤشرات الدولية.

سادساً: مؤشرات الشمول المالي في مصر.

سابعا:المنهجية والادوات المستخدمة فى النموذج القياسى .

ثامنا: النتائج والتوصيات.

أولاً الدراسات السابقة

لا يزال أثر المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي فى تمكين المرأة غير واضح بسبب محدودية البيانات المتاحة حسب النوع، وكذلك قلة عدد الدراسات التجريبية، وتشير التقارير ودراسات الحالة الانفرادية إلى الخلفية الوصفية التي يمكن من خلالها أن يقلل الشمول المالي من الفجوة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد. ولكن هناك عدد قليل جداً من الدراسات التجريبية المتاحة بشأن العلاقة بين هذين المتغيرين في مجال الاقتصاد الكلي.

ففي البداية أجريت عدة دراسات بشأن العلاقة بين حصول المرأة على التسهيلات الائتمانية- ولا سيما إمكانية الوصول إلى التمويل للمشروعات متناهية الصغر- وعدم المساواة بين الجنسين، ولكن نتائج تلك الدراسات ما زالت تثير الجدل حولها ما بين علاقة إيجابية أو سلبية (Khandker, 2005) (cheston and kuhn, 2002), (Armendariz and Morduch, 2010)

وفيما يلى عرض للدراسات السابقة التى تم التوصل اليها :

- اكدت دراسة (Kabeer, 2005) إلى وجود علاقة مشروطة بين حصول المرأة على التسهيلات الائتمانية وتمكينها والمساواة بالرجال. وأن الآثار الإيجابية للقروض الصغيرة ليست تلقائية ولكنها مشروطة بمستوى تعليم المقترضات وأغراض المقترضين.

- و دراسة (Mayoux, 2005) وجد أنه من خلال تنظيم المشاريع تكون المرأة أكثر تعرضاً للمعرفة بالعالم الخارجي، ويمكن تقييم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة الرقابة على الدخل والأصول والموارد.

- وأجرى (Pitt et al, 2006) دراسة فردية على المستوى القطري بشأن تأثير برامج القروض الصغيرة الجماعية (الرجال والنساء) على مقياس مختلفة لتمكين المرأة. وكانت النتائج ايجابية وذات دلالة إحصائية.

- ودراسة (Barik, 2009) قامت بتحليل دور الشمول المالي في تمكين الأسر الريفية في الهند، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستقصاء المكون من ١٧ سؤال تم توزيعهم على ١٠٠ مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن السكان المستبعدين مالياً يعانون من الفقر، وأن الشمول المالي هو المفتاح لتمكين الفقراء والأسر الريفية ذات المهارات المنخفضة.

- ودراسة (Ashraf et al, 2010) لمعرفة أثر نواتج الادخار على تمثيل المرأة في الفلبين، أظهرت النتائج أن سلطة اتخاذ القرار للمرأة داخل الأسرة (مثل ما يشترى أو النفقات الترفيهية والنفقات الشخصية وتعليم الأطفال وما إلى غير ذلك) تتأثر إيجابياً من قبل النساء التي يتاح لهن الوصول إلى منتجات الادخار التي توفرها المصارف.

- وأشار (Sathiobama, 2010) أن الائتمان البالغ الصغر يعزز وضع المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تمكين المرأة وانخفاض أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

- وذكر (Mahmood, 2011) أنه يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال القروض الصغيرة، إذا كانت الإناث تلقت التدريب المناسب المتصل بالأعمال التجارية التي يتم الاقتراض من أجلها. كما يعتمد على المعتقدات الاجتماعية والثقافية ، والاستقلال لاستخدام الأموال، وبدون ذلك ستكون للمرأة فرصة أن تفقد حيازتها لأموالها مما يزيد بدوره من عدم المساواة بين الجنسين.

- وفي دراسة (Sarma,pais, 2011) توصلت إلى أن الدخل المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الرئيسي في تفسير الشمول المالي لأي دولة، بالإضافة إلى أن الاستبعاد المالي هو في الواقع انعكاس للاستبعاد الاجتماعي. حيث يظهر أن الدول ذات متوسط الناتج المحلي الإجمالي المنخفض لنصيب الفرد، وذات المستويات الأعلى من عدم المساواة في الدخول، وذات المستوى المنخفض لمحو الأمية المنخفض هي الدول الأقل في مستوى الشمول المالي.

- وفي دراسة (Alam, 2012) أكدت أن من شأن الوصول الأسهل للقروض الصغيرة أن يدعم قدرة المرأة على صنع القرار ، ويعزز قدرتها التفاوضية داخل الأسرة.

- وأشار (vasanl ha kuari, 2012) أنه ينبغي الاعتراف بالمرأة بوصفها كقوة سياسية تكفل المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار، والمساواة في السيطرة على الموارد، ومع ذلك لا يمكن تمكين المرأة إلا عندما تكون مستقلة مادياً.

- وأقر (Kato and kralzar, 2013) أن النساء تميل إلى القيام بدور نشط في صنع القرار داخل الأسرة ، وداخل المجتمع، واكد أن التمكين الاقتصادي يغير التصور الذاتي للمرأة عن نفسها، ويشجعها على أن تؤمن بقدراتها.

- وأوضح (Dupas and Robinson, 2013) أثر الوصول إلى منتجات الادخار الأساسية للمؤسسات المالية بالتطبيق على نوعين من سكان الريف العاملين لحسابهم الخاص (ذكور – إناث) في كينيا. وتوصلت الدراسة أن الوصول إلى حسابات التوفير ليس له أي تأثير على مجموعة الذكور، وان الوصول إلى منتجات الادخار له تأثير إيجابي على مجموعة النساء.

- ودراسة (Swamg, 2014) بحث في تأثير جنس العميل على نمو الدخل من خلال مقارنة برامج الشمول المالي للأسر الفقيرة في الهند من عام (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) والتي تمثلها النساء والرجال. ووجدت الدراسة أن نمو الدخل الصافي من تأثير التضخم كان بنسبة ٨,٤٠٪ بالنسبة للنساء مقارنةً ٣,٩٧٪ للرجال. مما يشير إلى أن النوع (الجنس) المشارك يؤثر بلا شك على نتائج برامج الشمول المالي.

- وفي دراسة (Goule et al, 2014) عن دور الائتمان المتناهي الصغر في تمكين المرأة، وكشفت الدراسة أن للائتمان أثر على زيادة مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، وحدوث تغير في حرية التنقل لها وتعزيز الثقة بالنفس.

- توصلت دراسة (Park and Mercado, 2015) إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسيادة القانون، والخصائص الديموقراطية تؤثر بشكل كبير على الشمول المالي، وأن الشمول المالي يقلل من نسبة الفقر وعدم المساواة في الدخل بشكل كبير.

- وأوضح (Bansal et al, 201 9) تأثير القروض الصغيرة على نمط حياة المرأة، وأجريت الدراسة للتعرف على دور القروض في تحسين مستوى معيشة النساء وتوصلت الدراسة إلى أن القروض الصغيرة تساعد على تطوير تنظيم المشاريع لدى النساء، حيث ساعدت القروض النساء على بدء مشاريعهم الصغيرة ودعم أسرهم وأنفسهم ، وعزز مشاركة المرأة في صنع القرار في الأسرة، وتطوير النساء وتمكينهم اجتماعياً.

- وفي دراسة (Zhong and Posso, 2019) عن تأثير الشمول المالي في المجتمع على دخل ٦٢٠٠ أسرة صينية انتهت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي ودخل الأسرة، وهذا التأثير الإيجابي أكثر فعالية في الأسرة المعيشية التي لديها دخل منخفض مقارنةً بمستوى الأسر المعيشية المتوسطة والمرتفعة الدخل. وبالتالي الشمول المالي يساعد في انخفاض التفاوت بين الدخول في الأسر الصينية.

وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من الدراسات مثل

(Nwafar and yomi, 2018), (Onaolapo, 2015), (sahay et al, 2015),

(sharma, 2016), (Kpodor and andrianauvo, 2011)

- كلها تعرضت لتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي. وخلصوا إلى أن الشمول المالي أحد أدوات السياسة الاقتصادية لتسهيل عملية النمو الاقتصادي، ومن شأن تحقيق النمو الاقتصادي أن يساعد على زيادة تمكين المرأة (أثر غير مباشر). ولكن أي من تلك الدراسات لم تركز على أي نتائج متعلقة بالمرأة.

- ولقد توصلنا من الدراسات السابقة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية، وإتاحة التمويل الصغير والمتناهي الصغر هما أهم أسس تمكين المرأة داخل أسرتها أو خارجها، حيث يعزز وصفها بالمجتمع ويخفض من عدم المساواة بين الجنسين، ويشجع المرأة على أن تؤمن بقدراتها إلى جانب تخفيض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- وأن أهم العوامل الداعمة للشمول المالي هو زيادة نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي، وتعليم وتدريب المرأة خاصةً بالأعمال التجارية، والاستقلال المالي للمرأة، وأن الشمول المالي يظهر أثر إيجابي عند المرأة أكثر من الرجل.

- ويتضح مما سبق أنه لم تتعرض أي من الدراسات السابقة لأثر مؤشرات الشمول المالى الحديثة والمتعارف عليها دولياً على تمكين المرأة. حيث إن معظم الدراسات التي تعرضت لتمكين المرأة تستند إلى منظور نظري أو دراسة حالة. ودراسات عديدة تعرضت لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي والفقر.

ولذا فان هذا البحث يساهم في الأدب من خلال دراسة قياسية لأثر الشمول المالي بمؤشراته الحديثة على تمكين المرأة. إلى جانب التطبيق على الاقتصاد المصري حيث إن الباحثة لم تعثر على دراسة تطبيق ذلك على الاقتصاد المصري.

ثانيا: : تمكين المرأة في النظريات الاقتصادية

- ترى النظرية الماركسية أن تقسيم المجتمعات إلى عدة طبقات اجتماعية بينها صراع، السبب الرئيسي لوجود التمييز ضد المرأة ، وانخفاض نسبة مشاركتها في القوى العاملة وزيادة معدل البطالة لها.

- ويؤكد (Humphries, 1997) أن المرأة أجبرت على البقاء في حالة بطالة للحد من حجم المعروض من قوة العمل، مما يدفع بمعدلات الأجور إلى مستويات مرتفعة.

- ويرى فكر المدرسة المؤسسية أن الأسرة مؤسسة تقوم دعائمها على التعاون والمشاركة بين الرجل والمرأة. وتبعاً لذلك فان سوق العمل يتم تقسيمه على أساس نوعي ، وبالتالي فان سوق العمل لا يميز بين الذكور والإناث في الأجر ، وإنما يرجع الأمر إلى التمييز الوظيفي.

- و تشير دراسة (Bergmann, 1974) إلى أن تقسيم سوق العمل حسب النوع يجعل النساء يتكدسن في وظائف محددة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب للعمالة النسائية مما يدفع بالأجور إلى الانخفاض، وارتفاع معدل البطالة للإناث.

- ويتلخص رأي المدرسة النيوكلاسيكية أن الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأجر لا يعود إلى عدم المساواة ، وإنما يرجع لعدم اهتمام الإناث بتنمية قدراتهم في مجالات التعليم

والتدريب واكتساب المهارات. ويجعل انخفاض الإنتاجية لدى المرأة مقارنةً بالرجل إلى المدة التي تقضيها المرأة في العمل بسبب الاهتمام بالأسرة ورعاية الأطفال. كما إن الإناث يفضلن العمل في وظائف تتطلب مجهوداً ووقتاً اقل.

- ومن ثم فان انخفاض إنتاجية المرأة ومهاراتها يجعل نصيبها اقل في فرص العمل ، والذي يفسر أيضاً ارتفاع مستوى البطالة للإناث (Mincoz, 1962).
- وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة سببية بين تمكين المرأة والتنمية، اذ ترتبط فكرة التمكين بما يسمى بمفهوم رأس المال الاجتماعي (Sawain, 2008) والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

ولذلك أصبح تمكين المرأة هدفاً أساسياً لكثير من المشاريع التنموية الحكومية أو تلك التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي فان زيادة تمكينها اقتصادياً يؤدي ليس فقط لتحسين حالها ، وإنما يؤدي إلى تحسين المجتمع كله (Kabeer, 2005).

ثالثا : دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة

أثبتت الكثير من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فمن الصعوبة تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة من الاقتصاد الرسمي، خاصةً وان كانت تلك الفئة المهمشة هي النساء التي يمثلن نصف السكان في أغلب الدول.
ويبدو دور الشمول المالي في دعم المرأة من خلال التالي:

١- يعتبر دمج المرأة في الاقتصاد الرسمي شيء فعال الأثر على اقتصاد أي دولة فهو يساعد على تيسير حياتهم اليومية، ويتيح لهم الادخار ، واقتناء أصول عقارية والقيام باستثمارات منتجة. فتبنى إطار مؤسسى فعال يدعم الشمول المالي للمرأة ويقضي على كافة أشكال التمييز، يعد مؤشراً قوياً وإيجابياً لنظرة دول العالم والمنظمات الدولية للدولة المعينة مما يعزز من الثقة في الاقتصاد في الأسواق العالمية. كما أن إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء على حد السواء تدعم رائدات الأعمال ويعزز قدرتهن على الابتكار والإنتاجية لتحقيق المزيد من المشاركة الإيجابية.

٢- تعتبر المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن ٨٠ % من القرارات الشرائية الاستهلاكية والسلوك المالي للمرأة من الحرص الشديد في الإنفاق، وكثرة الادخار مما يجعلها من العملاء المفضلين للبنوك والمؤسسات المالية، وعلى المستوى العالمى قامت بعض النساء بالعديد من الأعمال والمشروعات وصلت إلى ١١١ مليون مشروع بمعدل متزايد ليصل إلى ١٦٣ مليون مشروع في عام ٢٠١٦ (التحالف المصرفى العالمي للمرأة، ٢٠١٨). وتشير الدراسات أن الفئات الأكثر فقراً من النساء هي الأكثر حرصاً على الادخار من خلال الأطر الرسمية (التحالف المصرفى العالمي للمرأة، ٢٠١٨).

٣- للشمول المالي ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في إمكانية الحصول على الخدمات المالية، واستخدامها وجودتها . وبالتالي تساهم القدرة للوصول إلى التمويل في تمكين المرأة، واستطاعتها للإنفاق على القدرات الإنسانية الحيوية. حيث أن محدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية ما زالت عقبة أمام النساء في الكثير من البلدان ومنها مصر. حيث إن استبعاد

المرأة من قوة العمل من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد بالمجتمع بنسبة ٤٠٪ في المتوسط. (التحالف المصرف العالمي للمرأة، ٢٠١٨).

٤- تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن الشمول المالي للمرأة بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة أثناء منتدى التحالف" من أجل الشمول المالي للمرأة " الذي أقيم في سبتمبر ٢٠١٧، وتهدف إلى ضمان توفير التمويل المصرفي للمشروعات متناهية الصغر للنساء. وفي الوقت الحالي رغم أن نسبة ٤٥٪ من قروض التمويل المتناهي الصغر موجهة إلى النساء فإن متوسط حجم القروض التي يحصلن عليها أقل من متوسط حجم القروض التي يحصل عليها الرجال. فضلاً عن ذلك فان ٤٠٪ فحسب من رائدات الأعمال من عملاء البنوك (بنك الإسكندرية، ٢٠١٧).

٥- يأتي ترتيب مصر بين الأسواق الثلاث التي تشهد أكبر نمو في التمويل العقاري (الجزائر ونيجيريا) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة (Euromonitor, 2017) ويعزى ذلك إلى إجراءات اتخذتها الحكومة لتحسين وصول قطاعات السكان ذات الدخل المختص ومنهم النساء إلى تمويل عقاري ميسور.

٦- يعمل البنك الدولي على توفير المزيد من الفرص للنساء للحصول على التمويل - حيث تم إنشاء تسهيليين ائتمانيين يستهدفان النساء بشكل حصري- عام ٢٠١٨ وقع البنك الزراعي المصري وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة متناهية الصغر عقد من أجل تسهيل ائتماني بقيمة ٤٠ مليون جنيه لدعم مشروع (بدايتي) في إطار برنامج (بنت مصر) لتمويل رائدات الأعمال في محافظات الدلتا والوجه القبلي ويكون هذا التسهيل الائتماني موجهاً إلى مستفيدين تحت خط الفقر (البنك الزراعي المصري، ٢٠١٧)

٧- بالإضافة إلى تقديم بنك ناصر خدمات ومنتجات مالية جديدة باسم "مستورة" والذي يتألف من قروض صغرى للنساء المعوقات اللائي عجزنا عن شغل وظيفة منتظمة. ويساهم صندوق (تحيا مصر) بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه في هذا التسهيل الانتمائي (Pressreader.com)

٨- طرحت الحكومة المصرية ثلاث مبادرات إضافية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحصول على التمويل، وبيئة عمل مواتية مثل (وظيفتك جنب بيتك) (فكرتك شركتك) وتقدم كذلك مؤسسات التمويل متناهي الصغر الائتمان وخدمات تنمية الأعمال، حيث توجد ٧٢٥ جمعية ومؤسسة أهلية للتمويل متناهي الصغر حيث تقدم التمويل إلى ١,٩ مليون عميل منهم ٦٦٪ نساء. وقد قفزت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر إلى ١١,١٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقارنةً ٦,٦٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ .(الوكالة الألمانية للتعاون الدولي).

٩- نفذ المجلس القومي للمرأة مبادرتين ذو أهمية كبيرة بشأن الشمول المالي وريادة الأعمال (برنامج جمعيات المدخرات والقروض الفردية) الذي أنشأته كير مصر عام ٢٠٠٩ كوسيلة لتعزيز الشمول المالي الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتيح برنامج جمعيات المدخرات والقروض الفردية الذي يشبه نظام الجمعية التقليدي للنساء. تكوين مجموعات

الادخار واخذ قروض لتغطية احتياجاتهن الأساسية، ويتم تزويد أعضاء الجمعيات بمختلف أنواع التدريب على الأمور المالية وتنمية الأعمال (ايمان ، ٢٠١٥).

١٠-برنامج (قدم الخير) يهدف إلى تمكين ٤٠٠٠ امرأة ربة بيت فقيرة مهمشة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفرص الاقتصادية المتنوعة والمربحة. حيث وصل المشروع إلى ٨٠٠٤ امرأة و٥٥٨ رجلاً (نسبة النساء ٩٣,٥٪ من العدد الإجمالي للأعضاء علاوة على ذلك انه بداية من إنشاء ذلك النموذج أول مرة تم تشكيل ما مجموعه ٢٦١٦ جمعية للمدخرات والقروض الفردية تخدم ٥٤٠١١ من أفقر الأفراد وأكثرهم تهميشاً (٩٥٪ نساء و٥٪ رجال). وتهدف الخطة بين المجلس القومي والبنك المركزي توسيع ذلك النموذج ليشمل مزيدًا من النساء.

١١-وتتوافر أدلة كثيرة على انه حين تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة (Dollar and Gatt, 1999), (Loko and Dioul, 2009) فالخسائر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و التي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل تقدر بنسبة تصل إلى ٢٧٪ في بعض المناطق (Cub eres and Teignier, 2012) وتشير دراسة (Aguirre and al, 2012) إلى أن رفع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مستوى مشاركة الذكور من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي حسب كل بلد في الولايات المتحدة بنسبة ٥٪، اليابان ٩٪، الإمارات ١٢٪، وفي مصر ٣٤٪.

١٢-من شأن تحقيق المساواة بين الجنسين فى إتاحة المدخلات أن يرفع إنتاجية الشركة المملوكة للنساء (Levchenko and Raddatz, 2011) حيث إن فروق الإنتاجية بين الشركات المملوكة للذكور والشركات المملوكة للنساء تعزى بالدرجة الأولى إلى فروق في إتاحة المدخلات الإنتاجية، وبتحقيق المساواة في إتاحة الموارد تؤدي إلى مكاسب ملموسة في الناتج (World Bank, 2011).

ومما سبق نجد أن الشمول المالي للمرأة المصرية عامل رئيسي لتحقيق تمكينهن الاقتصادي ودعم قدرتهن على توفير سبل كسب الرزق لأسرهن والمشاركة في النمو الاقتصادي.

رابعاً: العوائق التي تواجه الشمول المالي للمرأة

على الرغم من الجهود المبذولة لدعم الشمول المالي للمرأة إلا أنه ما زالت هناك العديد من العقبات التي تحول دون وصولها للقطاع المالي الرسمي وفي هذا الشأن تم تصنيف تلك العوائق إلى نوعين +-02(Alliance for financial inclusion, 2019), (ghebrial, 2019)

١- عوائق من جانب الطلب

- عوائق ثقافية واجتماعية، وتتمثل في محدودية الحصول على التمويل بسبب ضعف الإمكانيات ، وغياب الوعي، والثقافة المالية إلى جانب التقاليد والأعراف الاجتماعية. والذى يرجع إلى أن المرأة غير مستقلة مالياً ،وليست لديها معلومات كافية عن الخدمات والمنتجات المالية الرسمية (Ellis et al, 2010)

- عوائق جغرافية: وتتمثل فى وجود المرأة في مناطق ريفية نائية غير مخدومة بفروع ومكاتب للمؤسسات المالية الرسمية غير مغطاة بالخدمات الإلكترونية وفي العديد من الحالات في المناطق الأكثر فقراً لا تمتلك المرأة أي وسيلة من وسائل الاتصال كالهاتف المحمول.

- عدم توافر الضمانات الكافية وضعف الإيرادات تمنع النساء المستفيدات من التمويل المتناهى الصغر من الاستفادة من قروض المجموعات إلى القروض الفردية ذات القيمة الأعلى.

- عدم الثقة والفهم للقطاع المالي بصفة عامة، وبشكل خاص قطاع التأمين حيث ينظر البعض إلى الخدمات المالية بشكل سلبي بسبب المعتقدات الدينية المرتبطة بالفائدة لتلك الخدمات.

- انخفاض مستوى التعليم والصحة حيث إن هناك الكثير من المجتمعات تتيح فرص التعليم للرجال أكثر من النساء، وتحرم عمل المرأة خارج المنزل. وكذلك ما تتعرض له المرأة من زيادة المخاطر الصحية نتيجةً ما تضحي به النساء في سبيل راحة باقي أفراد الأسرة، وعدم الاهتمام بها صحياً.

٢. عوائق جانب العرض

- المؤسسات المالية لديها بيانات محدودة مصنفة حسب النوع ، مما يمنعها من تطوير المنتجات وقنوات التسويق الملائمة للفئات المستهدفة.

- تنوع محدود ونقص في المنتجات والخدمات ذات الصلة التي تلائم احتياجات المرأة الفقيرة، وخاصةً فيما يتعلق بالتأمين والادخار والتمويل متناهي الصغر (صندوق مشاريع المرأة العربية)

- تواجد محدود للبنوك في المناطق الريفية، ويتطلب ذلك تعزيز انتشار شيكات الوكلاء للدفع الإلكتروني، ونقاط سحب وإيداع النقود الإلكترونية.

- وجود فجوة ثقافية بين البنوك والفقراء، حيث لا يتم تكييف الإجراءات المصرفية الداخلية لكي تتأقلم مع السيدات الفقراء أو مع الأشخاص ذوي الضمانات المحددة.

- عدم وجود معلومات كافية عن المنتجات المالية المتاحة في السوق.

- عدم اعتبار المؤسسات المالية (البنوك) استهداف فئة النساء فرصة للحصول على حصة سوقية أكبر. بل تعتبره استثمار عالي المخاطر ولتجنب تلك المخاطر تنخفض نسبة الاستثمارات الموجهة لفئة النساء أو طلب ضمانات تعجيزية للحصول على التمويل.

- تقوم البنوك بدعم المرأة بدافع المشاركة الاجتماعية فقط، دون اعتبار أن استهدفها قد يكون مربح بالنسبة للبنك وبالتالي عدم تصميم منتجات وخدمات معدة خصيصاً لاحتياجات ومتطلبات المرأة يعتبر هدر كبير على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: وضع المرأة في مصر في ظل منظومة المؤشرات الدولية.

تشير المؤشرات الدولية انه بالرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة على بعض الأصعدة ولا سيما التعليم والصحة ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، إلا أن درجة تمكين المرأة اقتصاديا مازالت دون تغير يذكر. وتؤكد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدني ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء.

- وفي هذا السياق اظهر المؤشر العام للفجوة بين الجنسين gender gap تقدم مصر عالميا حيث حققت قيمة المؤشر ٦٢٩ , عام ٢٠٢٠ وكان ترتيبها ١٣٤ لعدد ١٥٣ دولة وذلك مقارنةً بقيمة ٥٩٧, عام ٢٠١٢ وكان ترتيبها ١٢٦ لعدد ١٣٥ دولة . حيث تتراوح قيمتة ذلك المؤشر بين صفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على انحسار الفجوة بين الجنسين . ويتكون المؤشر المذكور من عدد من المؤشرات الفرعية وهى المشاركة والفرص الاقتصادية ،والتحصيل العلمى ،والصحة والبقاء على قيد الحياة ،المشاركة السياسية .وبتتبع المؤشرات الفرعية نجد فى عام ٢٠١٨ احتلت مصر المركز ١٣٩ من بين ١٤٩ دولة في مجال المساواة بين الجنسين بقيمة ٤٢١, من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية مقارنة بقيمة ٤١٦ , عام ٢٠٠٦ وكان ترتيبها ١٠٨ من بين ١١٥ دولة. وفى التحصيل العلمى احتلت المركز ٩٩ من بين ١٤٩ دولة بقيمة ٩٧٥ , عام ٢٠١٨ مقارنه ٩٠٣ ,عام ٢٠٠٦ وكان ترتيبها ٩٠ من بين ١١٥ دوله .وفى مجال الصحة والبقاء حصلت على المركز ٨٤ من بين ١٤٩ دولة بقيمة ٩٧٤ , مقارنه بالمركز ٦٦ من بين ١١٥ دولة عام ٢٠٠٦ بقيمة ٩٧٢ , . اما مجال المشاركة السياسية فقد حصلت مصر على المركز ١٢٢ من بين ١٤٩دولة بقيمة ٠٨٧, وذلك عام ٢٠١٨ مقارنه بالمركز ١١١ من بين ١١٥ دولة بقيمة ٠٢٢,عام ٢٠٠٦. ونلاحظ مما سبق تقدم مصر فى مجالى التعليم والصحة بنسبة كبيرة خلال فترة الدراسة يلية مجال المشاركة الاقتصادية والفرص واخيرا المشاركة السياسية. (المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، ٢٠١٩).

وبعرض موجز لمؤشرات مشاركة المرأة المصرية في الأنشطة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تمثل المرأة في مصر نسبة ٤٩,٤٤٪ من إجمالي السكان (البنك الدولي، ٢٠٢٠) وبرغم أن المرأة تمثل نصف المجتمع لكن نجد أن:

- تناقص معدل مشاركة المرأة في قوة العمل حيث قدر نسبة المشاركة ٢١٪ عام ١٩٩٨ ثم ارتفع ليصل إلى ٢٧٪ في عام ٢٠٠٦، ثم تراجع المعدل ليصل إلى ٢٣,١٪ عام ٢٠١٦ ثم وصل إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠٢٠.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سنوات مختلفة) ويصل متوسط مشاركة المرأة في قوة العمل خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) ٢١,٩٧٪ حوالى (حساب الباحثة).

- وفقًا للدراسة الاستقصائية لسوق العمل المصري ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من ٢٣,٧٪ عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٢٧,٦٪ عام ٢٠١٦، ثم إلى ٢٢,٧٪ عام ٢٠١٩. وهذه النسبة ترتفع في الريف لتصل نسبة البطالة إلى ٣٨,٨٪ من اجمالى بطالة الاناث عام ٢٠١٩ وترتفع اكثر في صعيد مصر لتصل إلى (٤٥٪ في المنيا – ٤٤٪ في بني سويف) خلال نفس العام.

- وبالنسبة للامية انخفضت نسبة الإناث الأميات من ٣٧,٢٪ عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٣٠,١٪ عام ٢٠١٨ تختلف نسبة الأمية حسب الفئة العمرية فتصل النسبة ١٦٪ في الفئة العمرية (١٥ – ٢٩ عامًا) مقابل ٣٣٪ في الفئة العمرية (٣٠ – ٤٤ عامًا) وتصل إلى ٥٦٪ في الفئة العمرية (٤٥ – ٥٩ عامًا) وذلك عام ٢٠١٩ (التعداد العام للسكان، ٢٠٢٠) ونجد ان ارتفاع نسبة الأمية تحول دون عمل المرأة في القطاع الرسمي.

- أما بالنسبة لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي فتصل نسبتهم إلى ٤٦,٧٪ من إجمالي النساء، بالإضافة إلى حصولهن على أجور متدنية. وتمثل النساء التي يعملن بشكل غير رسمي في أعمال

بلا أجر تصل نسبتهم إلى ٦٠,٣٪ مقارنةً بـ ١١,٧٪ فقط من الرجال وذلك عام ٢٠١٨. (التعداد العام للسكان، ٢٠١٩) مما يدل على تهميش المرأة بشكل كبير.

- للمرأة الريفية والتي تعاني من التهميش بشكل كبير ، وفقاً لتقرير المجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٩ ، تمثل المرأة الريفية نسبة ٤٩٪ من تعداد سكان الريف، وبرغم من ذلك فأن متوسط ملكية الأراضي الزراعية للنساء لا تتعدى ٣٪، ويرجع ذلك إلى التقاليد والأعراف الاجتماعية والتي تحد من الملكية المادية للمرأة. وتصل نسبة المرأة المعيلة في الريف حوالي ٨١,٦٪ (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٩).

- واذا ما نظرنا الى استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات نجد أن الفجوة الرقمية آخذة في الانحسار بالنسبة للجنسين في المناطق الحضارية، وتعد مستويات الإلمام بالتكنولوجيات الرقمية أعلى بين الذكور في الحضر والريف. ولكن انحسار الفجوة اسرع في الحضر ، حيث بلغت الفجوة في الحضر ١١ نقطة في عام ٢٠١١ (٣٤٪ الإناث – ٤٥٪ ذكور) ثم انخفضت الفجوة إلى ٦ نقاط في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (٤٩٪ للإناث – ٥٤٪ للذكور) الى جانب انة لا توجد فجوة في الإلمام بالمعارف الرقمية بين السكان الأقل من ٢٥ عام. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).

- تحسن العمر المتوقع عند الميلاد بين النساء المصريات خلال الأعوام العشرة الماضية، ويقدر انه قد بلغ ٧٣,٦ سنة عام ٢٠١٥، وما يزيد عن ٤,٤ سنه عن متوسط العمر المتوقع للذكور. ومع أن العمر المتوقع للمرأة المصرية يقل قليلاً عن المتوسط العالمي ٧٣,٨ سنة، فانه يزيد ٣,٢ سنة عن المتوسط البالغ ٧٠,٤ سنة في البلدان المصنفة في الفئة التي حققت تنمية بشرية على المستوى المتوسط . بالاضافة الى انخفاض عدد وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حي من ١٠٦ عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣٠ وفاة لكل الف مولود حتى عام ٢٠١٨. ويتطلب الحفاظ على هذا الإنجاز توسيع نطاق إتاحة خدمات صحية وبروتوكلات ذات جودة عالية، وتوعية المجتمعات بالسلوكيات التي تسهم في مزيد من التحسين الصحي للمرأة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩).

- تعد حصص النساء من العمل في المناصب الإدارية مؤشراً جيداً لتمكين المرأة ، ففي عام ٢٠١٨ كانت عدد النساء في المناصب الإدارية كنسبة من الوظائف في مصر ٧,١٪ ويقل هذا الرقم عن مثيله في كثير من البلدان النامية. حيث تصل في الفلبين إلى ٤٩٪، البرازيل ٤٠٪، جنوب إفريقيا ٣٢٪. وتظهر البيانات عن العاملين بالقطاع الحكومي ضعف تمثيل النساء في أعلى القطاعات الإدارية وأدناها. حيث تبلغ نسبة النساء ١١,٧٪ في المستوى الأول ١٦,٥٪ في المستوى الثاني لأعلى القطاعات الإدارية، و ٢٥,٧٪، ٣٣,٢٪ في المستويين الثالث والرابع على التوالي وهو ما يشير الى ضعف تمكين المرأة أداريا (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٩).

- ومن الناحية السياسية زاد تمثيل المرأة في البرلمان (المجالس النيابية) من نسبة ٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ لتصل إلى ٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ،ثم وصلت إلى ١٣٪ عام ٢٠١٠ ،وأخيراً نسبة ١٧٪ عام ٢٠١٨. وكانت نسبة تمثيل المرأة المشاركة في الانتخابات ٤٤٪ عام ٢٠١٨، ونسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية ٢٥٪، والنساء في الهيئات القضائية ٠,٥٪.ومما سبق نلاحظ انه برغم زيادة مشاركة المرأة سياسيا الان دورها فى المجال السياسى مازال ضئيلا.

- من حيث ريادة الأعمال تتأخر مصر من حيث عدد مشروعات الأعمال المتوسطة والصغيرة، حيث يصل عدد تلك المشروعات لكل ألف من السكان في مصر ٠,٦ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧) وهذا الرقم أقل كثيراً من مثيله في بلدان أخرى حيث تصل فى الفلبين ٨,٦، ماليزيا٩,٧، الأردن ٤,٢، المغرب ٠,٩ (وفقًا لتقدير البنك الدولي عام ٢٠١٧) ويرجع ذلك للتحديات التي تعوق نمو منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة والمتمثله فى صعوبة الحصول على الائتمان، ونقص الدعم الفني والمالي وطول الإجراءات لتأسيس الشركات. وتظهر بيانات ريادة الأعمال أن نسبة النساء الذين حاولوا تأسيس شركات من ٥٪ من اجمالي عام ٢٠١٤ مقارنةً بنسبة ٨٪ عام ٢٠٠٩، بينما وصلت النسبة الى ٤٤٪ عام ٢٠١٩.

- بالاضافة الى ماسبق ، نجد انه ما زال حجم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في التعليم مرتفع، وبمتابعة المؤشرات المختلفة للحالة التعليمية للإناث نجد ارتفعت معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) حيث زادت من ٥٧,٨٪ خلال عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٦٤,٩٪ عام ٢٠١٨.

- ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على المؤهل المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٨ حيث ارتفعت من ٢٣,٣٪ خلال عام ٢٠٠٦ ، لتصل إلى ٢٩,٢٪ عام ٢٠١٨. انخفض معدل القيد الصافي للتعليم الثانوي الفني بين الإناث من ٣١,٤٪ عام ٢٠٠٦، لتصل إلى ٢٨,٣٪ عام ٢٠١٨.

- ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي حيث بلغت ٧,٩٪ خلال عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١١,٨٪ خلال عام ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩). ونلاحظ مما سبق تحسن وضع المرأة التعليمي في مصر ، مما يرجع إلى زيادة الاهتمام بالمرأة ودعمها خلال الفترة السابقة.

سادساً: مؤشرات الشمول المالي في مصر

- وفقاً لتعريف البنك الدولي ٢٠١٥ للشمول المالي على انه وصول الأفراد والشركات إلى منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة ، وخدمات تلبي احتياجاتهم من المعاملات المدفوعات ومدخرات ائتمان وتأمين يتم تسليمها بطريقة جيدة ومستدامة (World Bank Group, 2015).

- وهناك تعريف آخر للشمول المالي بانه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان (Mohammed, 2016).

- وبالتالي جوهر الشمول المالي يتمثل في محاولة لضمان توافر مجموعة الخدمات المالية المناسبة، لكل فرد وتمكينهم من الحصول على تلك الخدمات. بغض النظر عن الشكل المنظم للوساطة المالية. وقد تشمل حسابات مصرفية أساسية لتقديم وتلقي المدفوعات (Rangarajan committee report, 2017).

- وقد شهدت مؤشرات الشمول المالي في مصر تحسناً ملحوظاً منذ عام ٢٠١١ حيث ازدادت نسبة امتلاك الحسابات المصرفية للسكان البالغين، والذين يقدر عددهم ب ٦٣,٧ مليون من ١٤,١٪ في ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٢,٨٪ في عام ٢٠١٨. ويستخدم ١,٨٪ منهم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وتمثل نسبة النساء اللاتي يمتلكن حساب مصرفي ٢٧٪ ، وتقدر الفجوة بينهم والرجال بنسبة ١٢٪.

- كما أوضحت بيانات عام ٢٠١٤ وجود فجوة ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية (الرجال ٦,٣٪، مقابل ٤,٩٪ للنساء) ويرجع ذلك إلى تفضيل النساء للاقتراض من خلال القنوات الغير رسمية.

- ومن حيث ملكية الحسابات فى المؤسسات المالية كنسبة من اجمالى عددالبالغين وصلت نسبة الإناث منهم ٢٧٪ وذلك عام٢٠١٨ مقارنةً بـ ٩,٣١٪ للإناث عام ٢٠١٤ (Demirguc – Kunt et al, 2018).

- كما ارتفعت عدد ماكينات الصراف الآلي القابضة للبنوك العاملة في السوق المحلية المصرية لتصل إلى ١٣٣٣١ ماكينة في نهاية ٢٠١٩، حيث استحوذت أكبر ١٠ بنوك على ٨٠٪ من إجمالي ماكينات الصراف الآلي و كانت حصتهم حوالي – من ماكينات الصراف الآلي- ٦٦٨٠ الف ماكينة عام ٢٠١٥ ،والتي ارتفعت لتصل إلى ١٠,٦٦٥ الف ماكينة عام ٢٠١٩. إلى جانب زيادة عدد الفروع أو الوحدات-الصراف الالى - لكل ١٠٠ الف بالغ لتصل إلى ٦,٦٤٪ عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٣,٨٠٪ عام ٢٠٠٤، ورغم الارتفاع الحادث في ذلك المؤشر إلا انه يعتبر ضعيفاً في مصر (إحصاءات البنك المركزي، ٢٠١٩).

- وكذلك زادت عدد البطاقات الائتمانية الصادرة عن العشرة بنوك إلى ٢,٦٤٧,١٥٩ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ من بين ٣,٣٧٥,١١٧ مليون بطاقة للقطاع المصرفي ككل.

- كما تصل عدد بطاقات الخصم إلى ١٥,٢ مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدماً حوالي ١٠,٤ مليون بطاقة، وعدد بطاقات الائتمان ٤,٧ مليون بطاقة.

بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر، والذي يعتبر حالياً القطاع المالي الفرعي الأكثر فاعلية والذي يقوم بخدمة الأشخاص الذين لا يتم خدمتهم عن طريق البنوك، فقد بلغ عدد المستفيدين من التمويل المتناهى الصغر ٢,٩ مليون شخص منهم ٧٪ من النساء ،وذلك عام ٢٠١٩. ونلاحظ مما سبق وجود ارتباط بين تطبيق الشمول المالي وتطور المؤشرات المصرفية حيث تظهر علاقة طردية مؤكدة (علياء حسني، ٢٠١٨).

ولقد تم تحديد متغيرات الدراسة والتى تقيس الشمول المالى بناءا على الدراسات السابقة التالية:

دراسة (Sarma, 2000) حيث اقترح قياس الشمول المالي باستخدام مؤشر ثلاثي الأبعاد يتكون من إمكانية الوصول للخدمات المالية، والتغلغل المصرفي، ومدى توافر الخدمات المالية.

وزاد (Aroro, 2010) على الدراسة السابقة الوقت الذي يستغرقه إتمام المعاملات المالية، والتكلفة (المالية وغير المالية) مثل تكلفة الوصول لتلك خدمة. وأشار إلى أهمية الأخذ في الحسبان التغيرات الريفية والحضرية وجنس متلقى الخدمة.

دراسة (Okoye et al, 2017) التي بحثت أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠١٥ باستخدام تقنية OLS. حيث تم القياس بالمؤشرات التالية: نسبة القروض / الودائع ، مؤشر العمق المالي، ونسبة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ، نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى بالإضافة إلى شبكة القروض المصرفية وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي لا يدعم النمو الاقتصادي ولكنه يساعد على الحد من الفقر من خلال تقديم القروض الريفية

وقد قامت قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي The global findex database بتقديم قائمة من المؤشرات التي يمكن استخدامها منفردة أو من خلال مؤشرات تركيبية حسب الغرض من إعدادها مثل:

اولا: المعاملات النقدية

- حسابات الإيداع للأفراد وتقاس بعدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ فرد بالغ.
- حسابات الائتمان للأفراد وتقاس عدد المقترضين لكل ١٠٠٠ من البالغين أو عدد القروض لكل ١٠٠٠ من البالغين.
- عدد فروع البنوك وتقاس بعدد الفروع لكل ١٠٠ الف من السكان.
- عدد ماكينات الصراف الآلي وتقاس بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين.
- المعاملات عبر الهاتف المحمول وتقاس بنسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم المالية نسبة مئوية من السكان من عدد السكان.

ثانيا:المعاملات غير النقدية

- التحويلات المالية وتقاس بعدد التحويلات لكل ١٠٠ الف من السكان.
- الشيكات تقاس بعدد الشيكات لكل ١٠٠ الف من السكان
- بطاقات الائتمان وتقاس بعدد بطاقات الخصم لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين
- بطاقات الخصم المباشر وتقاس بعدد بطاقات الخصم لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين .
- وبناءً على ما سبق تم اختيار عدد من المؤشرات والتي تستخدم لقياس الشمول المالي، والمتاح لها بيانات داخل الاقتصاد المصري.

سابعا: المنهجية والادوات المستخدمة فى النموذج القياسى

تعتمد المنهجية على بيانات سنوية تغطى الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ وتم الحصول عليها من منشورات البنك الدولى (Word Development Indicator,2020)،

(The Global Gender Gap Report ,2020) (تقارير البنك المركزى المصرى)،والنتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eview 11.

متغيرات الدراسة القياسية

لقياس إثر الشمولي المالي فى تمكين المرأة في مصر، و بتتبعنا للدراسات السابقة في ذلك الشأن ، والتعرف على المؤشرات الدوليه التي تقيس الشمول المالى وتمكين المرأة . تم الاعتماد على عدد من المتغيرات التى تم تحديدها بناء على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية وتشمل

- المتغير التابع:

GGI مؤشر عدم المساواه بين الجنسين والمستخدم كممثل لتمكين المرأة وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر والواحد الصحيح ،وكلما اقترب قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على زيادة تمكين المرأه ، وانحسار التفاوت بين الذكور والاناث .

- المتغيرات المستقلة :

- ATM مؤشر الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي ATM ، وتشير إلى عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- NOB مؤشر الوصول إلى فروع البنوك التجارية والذى تشير إلى إجمالي عدد البنوك التجارية المتفرقة لكل ١٠٠ الف شخص بالغ.
- CS مؤشر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- CIN مؤشر الإيداع في البنوك التجارية ويشير الى حجم الايداع لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- ومن المتوقع أن تكون المتغيرات نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، النفقات النهائية لاستهلاك الاسر المعيشية ، علاقتها طردية بالمتغير التابع لأنه بزيادة كافة المتغيرات السابقة تؤدي إلى زيادة تمكين في الاقتصاد وبالتالي الحد من عدم المساواة بين الرجال والنساء.

خطوات تقدير النموذج :

اولا: فحص سكون السلاسل وتحديد درجة الابطاء الزمنى للمتغيرات محل الدراسة:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهما للتأكد من سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة قبل اجراء الاختبار ، ويتم ذلك من خلال اختبارات جذور الوحدة، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية .فمعظم السلاسل الزمنية للإقتصاد الكلي ذات متجه. وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة . و المشكلة مع البيانات غير المستقرة أن طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى نتائج غير صحيحة ، في هذه الحالات من الممكن الحصول على معامل تحديد مرتفع R2 و قيم مرتفعة من احصاء t احياناً بينما المتغيرات المستخدمة في التحليل لا تربطها أي علاقة . العديد من السلاسل الزمنية يكمن ورائها معدل نمو قد يكون ثابت، وهذه السلاسل غير مستقرة كما يتزايد المتوسط و لكنها ليست متكاملة ، كما انها لا تستقر عند أي مستوى من اخذ الفروق هذا يعطي سبب رئيسي لأخذ اللوغاريتمات للبيانات قبل إخضاعها لأي تحليل قياسي اذا اخدنا اللوغاريتم للسلسلة الزمنية التي تتضمن معدل نمو متوسط تتحول إلى سلسلة تتبع متجه خطي و متكاملة.

و للتعميم نأخذ في الإعتبار النموذج التالي :

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 x_1 + u_t \quad (1)$$

حيث تمثل u_t حد الخطأ في حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة النتائج التي تحصل من هذا الإنحدار تكون زائفة .

الإنحدار الزائف عادة له معامل تحديد مرتفع R2 و قيم احصاء t تعطي نتائج معنوية و لكن النتيجة قد لا يكون لها معني إقتصادي هذا يأتي من أن نتائج الإنحدار قد لا تكون متسقة بناء على ذلك نتائج الإختبارات الإحصائية غير صحيحة.

اختبار الاستقرارية وتحديد رتبة التكامل .

يتم معالجة عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression وذلك من خلال اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للتأكد من ان البيانات ساكنة وخالية من جذور الوحدة .

إختبارات جذر الوحدة :

إختبار درجة التكامل هو إختبار لعدد جذر الوحدة و يتبع الخطوات الآتية :

الخطوة ١ : إختبار y_t اذا كانت مستقرة اذا كان الجواب نعم فأن $y_t \sim I(0)$ و اذا كان الجواب لا فان $d > 0$ $y_t \sim I(d)$

الخطوة ٢: يتم أخذ الفروق الأولى ل y_t $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ و إختبار Δy_t ماذا كانت مستقرة اذا كان الجواب نعم اذاً $y_t \sim I(1)$ ، و اذا كان الجواب لا تكون $d > 1$ $y_t \sim I(d)$

الخطوة ٣: يؤخذ الإختلافات الثانية ل y_t $\Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$ و إختبار $\Delta^2 y_t$ اذا كانت مستقرة تكون السلسلة $y_t \sim I(2)$ و اذا كان الجواب لا $d > 2$ $y_t \sim I(d)$ و هكذا حتى نصل إلى درجة الفروق التي تستقر عندها السلسلة.

- جذر الوحدة و الإنحدار الزائف:

بإعتبار نموذج الإنحدار الذاتي (كنعان، ٢٠١٢)

$$y_t = \varphi y_{t-1} + e_t \qquad (1)$$

حيث y هي السلسلة محل الدراسة

t الزمن ، e_t حد الخطأ العشوائي

و شرط الإستقرار أن تكون $|\varphi| < 1$ ، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات ممكنة :

$|\varphi| < 1$ تكون السلسلة مستقرة .

$|\varphi| > 1$ تكون السلسلة غير مستقرة.

$|\varphi| = 1$ تكون السلسلة لها جذر وحدة و غير مستقرة.

إذا كانت $|\varphi| = 1$ إذ تتضمن y_t جذر الوحدة بالحصول على $\varphi = 1$ و بطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة

$$y_t - y_{t-1} = \varphi y_{t-1} - y_{t-1} + e_t$$

$$\Delta y_t = e_t$$

و حيث أن e_t هي حد الخطأ العشوائي، اذاً فإن Δy_t سلسلة زمنية مستقرة أي أنه عند عمل الفروق نحصل على سلسلة مستقرة .

و بصفة عامة السلسلة الزمنية غير المستقرة قد تحتاج إلى أخذ الفروق أكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة ، إذا كانت السلسلة الزمنية A تصبح مستقرة بعد عدد d من الفروق يقال أنها متكاملة من الدرجة d ، حيث أن y_t غير مستقرة و Δy_t^i مستقرة .

وسوف تعتمد الدراسة على اختبار ديكى – فوللر (ADF) Augmented Dickey – fuller ,واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (اى عدم استقرار السلاسل الزمنية) تم إختبار سكون جميع السلاسل للمتغيرات ووجد أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير التابع GGI ، والناتج المحلى الاجمالى GDP ، والنفقات النهائية لاستهلاك الاسر CS ساكنة ومستقرة وانها متكاملة عند الدرجة I(٠) ،اما باقى السلاسل للمتغيرات غير ساكنة مما يعنى عدم قبول الفرض البديل الذى ينص على سكون باقى متغيرات الدراسة .

و من ثم فقد تم تسكينها على مرحلتين المرحلة الاولي و هي تحويل كافة المتغيرات إلى الصورة اللوغارتمية الطبيعية LN ، أما المرحلة الثانية و هي أخذ الفروق من الدرجة الأولي لجميع المتغيرات .

واشارت نتائج اختبار جذور الوحدة الواردة فى الجدول رقم (١)

- ان المتغيرات (فيما عدا المتغير التابع ، معدل نموالناتج المحلى الاجمالى،و النفقات النهائية لاستهلاك الاسر) غير المستقرة عند مستوياتها ، اى انها غير معنوية احصائياعند مستوى ٥٪ مما يعنى عدم قبول الفرض البديل الذى يعنى عدم سكون متغيرات الدراسة . وازاء ذلك تم اخذ الفرق الاول للمتغيرات غير المسقرة ، وبمقارنة t المحسوبه ب t الجدولية وجد انها معنوية عند مستوى ٥٪ اى انهااستقرت عند اخذ الفرق الاول ،و متكاملة co-integration من الدرجة I (١) .
- اما السلسلة الزمنية للمتغير الائتمان الموجة للقطاع الخاص من البنوك لم تستقر باخذ الفرق الاول .وبأاخذ الفرق الثانى للسلسلة وبمقارنة tالمحسوبة ب t الجدولية وجد انها معنوية عند مستوى ٥٪ وانها متكاملة من الدرجة (٢).

جدول (١)

نتائج اختبار استقرار متغيرات نماذج الدراسة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكى – فوللر للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)

Variable	Level		1 St Deference		2 St Deference	
	ADF Statistics	Result	ADF Statistics	Result	ADF Statistics	Result
GGI	-3.851	Statistics	-	-	-	-
NOB	1.503	NON	-6.075	Statistics	-	-
CS	0.429	NON	-1.361	NON	-3.811	Statistics
ATM	0.801	NON	-4.060	Statistics	-	-
CIN	1.461	NON	-3.502	Statistics	-	-
FF	-1.621	NON	-6.765	Statistics	-	-
OT	-1.661	NON	-4.613	Statistics	-	-
GDP	-3.59	Statistics	-	-	-	-
CF	-3.558	Statistics	-	-	-	-

المصدر : أعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

- وايضاالسلاسل الزمنية للمتغيرات الحاكمة نجد ان GDP، CF هى سلاسل ساكنة ،اما OT ، FF هى سلاسل قد استقرت بعد اخذ الفروق الاولى .
- وتتفق هذه النتائج مع الادبيات التى تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة فى المستوى الاول ،ولكنها قد تكون ساكنه فى الفرق الاول ، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد اخذ الفروق الثانية مع بعض الدراسات التطبيقية الاخرى .

ثانيا: اثر متغيرات الشمول المالى فى تمكين المرأة فى مصر:

ولاختبار فرض وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول و تمكين المرأة في مصر ، وجدنا ان النموذج اللوغاريتمى هو افضل النماذج القياسية لتقدير العلاقة ،لذلك سوف يتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

الفرضية الاولى

Log GGI = log NOB , log CS , log ATM , log CIN

وقد تم تقدير المعادلة وتم التوصل الى النتائج الموضحة فى الجدول (٢)التالى

جدول (٢)

نتائج تقدير العلاقة بين المتغير التابعGGI والمتغيرات المستقلة للشمول المالى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOB	0.103474	0.028613	3.616273**	0.0013
CS	0.046182	0.008287	5.573151***	0.0000
ATM	0.026162	0.005589	4.681115***	0.0001
CIN	0.022815	0.005779	3.947859***	0.0005

R2=0.97 adjR2 = 0.96 F= 225.31 D.Wstat=1.85

Prob (F-statistic) = 0.0000

نتائج التحليل:

- يتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار ،حيث بلغت قيمة (F= 225.31) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١٪ حيث بلغت قيمة (sig=0.000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ١٪ من خلال قيمة t، sig ،اما بالنسبة للاحصاء D.w فنجد قيمتها تقترب من ٢ مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى بين الاخطاء .حيث تتمثل اهم المتغيرات المستلقة التى ثؤثر فى المتغير التابع هى :

عدد فروع البنوك التجارية ، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص من قبل البنوك ، عدد مالكينات ATM، الائتمان الموجة من البنوك للقطاع الخاص ،وهى تفسر٩٦٪ من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (تمكين المرأة).

- ATM مؤشر الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي ATM. جاءت اشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة(علاقة طردية) كدليل على انه بزيادة عدد ماكينات الصراف الالى تزيد الاتاحة لوصول المرأة للخدمات المالية ،حيث نجد ان التغيرات فى عدد ماكينات الصراف الالى كمتغير مستقل بنسبة ١٪ تفسير 0.03 من التغير الحادث فى تمكين المرأة .

- NOB مؤشر الوصول إلى فروع البنوك التجارية ، جاءت اشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة (علاقة طردية) كدليل على انه مع امتلاك المرأة لحساب بنكى بتزداد قدرتها على الاستقلال المالى ،

ودمج المرأة فى الاقتصاد الرسمى يساعد على تيسير حياتهم اليومية، ويتيح لهم الادخار ، واقتناء أصول عقارية والقيام باستثمارات منتجة. فتبنى إطار مؤسسى فعال يدعم تمكين المرأة ويقضي على كافة أشكال التمييز. حيث نجد ان التغيرات فى عدد فروع البنوك التجارية كمتغير مستقل تفسير 0.103 من التغير الحادث فى تمكين المرأة.

- CS مؤشر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. جاءت اشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة (علاقة طردية) كدليل على انه زيادة حجم الائتمان الموجة من البنوك للقطاع الخاص يزداد عدد رائدات الاعمال من السيدات والتى تستفيد من القروض الصغيرة والمتناهية الصغر مما يعزز قدرتهن على الابتكار والانتاجية.لتحقيق المزيد من المشاركة الايجابية . ممايدعم تمكين المرأة . حيث نجد ان التغيرات فى حجم الائتمان كمتغير مستقل يفسير 0.05 من التغير الحادث فى تمكين المرأة.

-CIN مؤشر الإيداع في البنوك التجارية ، جاءت اشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة (علاقة طردية) كدليل على انه بزيادة نسبة عدد النساء المتعاملات مع البنوك بالايداع يزداد تمكين المرأة .حيث تعتبر المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن ٨٠ % من القرارات الشرائية الاستهلاكية والسلوك المالي للمرأة من الحرص الشديد في الإنفاق، وكثرة الادخار مما يجعلها من العملاء المفضلين للبنوك والمؤسسات المالية. حيث نجد ان التغيرات حجم الايداع كمتغير مستقل يفسير 0.02من التغير الحادث فى تمكين المرأة.

الفرضية الثانية

- للوصول لنموذج قياسى يقييم اثر مؤشرات الشمول المالى فى تمكين المرأة فى مصر ، ومن خلال المعادلة السابقة والتى توضح شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة- مؤشرات الشمول المالى- والمتغير التابع ، والتى اكدت على وجودعلاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالى ومؤشر تمكين المرأة .وقد اوضحت ان مؤشرات الشمول المالى تفسر ٩٦٪ من التغيرات الى تطرأ على تمكين المرأة .ولكننا لانعرف تحديدا اى من متغيرات الشمول المالى هو الذى اضاف تفسيرا جوهريا للتغير فى المتغير التابع(تمكين المرأة).
- وتضيف النظرية الاقتصادية الى وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتى قد تؤثر فى تمكين المرأة (متغيرات حاكمة) ، ولذا يتم استخدام الانحدار المتدرج لتحديد اهم المتغيرات المستقلة المؤثرة فى تمكين المرأة .
- ولتحقيق ما سبق يتم استخدام اسلوب الانحدار المتدرج، ونلاحظ انطباق شروط تطبيق النموذج والمتمثلة فى ان العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة . والبيانات تتبع التوزيع الطبيعى للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بيانات المتغير التابع من المستوى الترتيبى على الاقل.

أما المتغيرات الحاكمة في النموذج فتتمثل في:

GDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٠.

OT الانفتاح التجاري وتشير الى مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .

CF النفقات النهائية لاستهلاك الاسر المعيشية كنسبة من النمو السنوى .

-FF نسبة مشاركة قوة العمل من النساء كنسبة مئوية من السكان فى الفئة العمرية (١٥-٦٤).

النموذج الثانى :

Log GGI = log NOB , log CS , log ATM , log CIN , log FF, log OT , log GDP , log CF.

- وبادخال المتغيرات الحاكمة والتى قد تفسر باقى التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع،حيث تم تقدير المعادلة وذلك باستخدام طريقة Step wise ،وتم التوصل الى النتائج الموضحة فى الجدوال التالية :

- يتضح من جدول (٣) مخرجات للبرنامج ، ان افضل النماذج لقياس اثر متغيرات الشمول المالى فى تمكين المرأة هو النموذج الخامس .حيث يظهر من الجدول معنوية نموذج الانحدار R2 = 98% والاحصائى DW = 2.710 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى بين الاخطاء . ويشير اختبار F= 304.631 الى معنوية النموذج عند مستوى معنوية ١٪حيث بلغت قيمة sig =0.000 (جدول ANOVA) .

- ولان الانحدار معنوى، اذن توجد علاقة بين المتغير التابع (تمكين المرأة) والمتغيرات المستقلة (NOB-CS-OT-CIN--CF) حيث تفسر المتغيرات المستقلة ٩٨٪ من تغيرات المتغير التابع(مؤشر تمكين المرأة) وهى نسبة ذات دلالة معنوية وبالتالى مؤشرات الشمول المالى الثلاثة (NOB-CS-CIN)هى التى تعطى تفسيرا جوهريا للتغير فى المتغير التابع الناتج عن متغيرات الشمول المالى .

وتظهر بيانات الجدول(٥) معاملات معادلة الانحدار للمتغيرات ذات الدلالة الاحصائية هى(NOB-CS-OT-CIN -CF)

كما يتضح ذلك انه بزيادة عدد فروع البنوك بنسبة ١٪ ستؤدى لزيادة تمكين المرأة بنسبة ٠٥٠. ، حيث اظهر التحليل وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين sig =.063

- وبزيادة CS بنسبة ١٪ يزداد تمكين المرأة بنسبة 038. حيث اظهر التحليل وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين sig =.000

- وايضا بزيادة كل من (CIN)الائتمان الموجة للقطاع الخاص من البنوك و النفقات النهائية لاستهلاك الاسر (CF)، الانفتاح التجارى (OT) بنسبة ١٪ يزداد تمكين المرأة بنسبة ٠٢٠, ، ١٣٢, ، ٠٠٨,على التوالى .حيث اظهر التحليل وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرات السابقة والمتغير التابع000. ، 000. ، Sig=.015 على التوالى . وتفسر العلاقة بين الانفتاح التجارى و تمكين المرأة وذلك من خلال ما يولدة الانفتاح من التوسع التجارى واتاحة الكثير من فرص العمل امام المرأة فى الصناعات التصديرية ، اما العلاقة بين النفقات النهائية للاسر وتمكين المراة فيفسر بأن المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن

في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن ٨٠ % من القرارات الشرائية الاستهلاكية ،ومن ثم فزيادة النفقات الاستهلاكية يزداد تمكين المرأة فى مصر .وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة

.ويوضح الجدول (٦) اسماء المتغيرات التى تم استبعادها بالطريقة التدريجية وهى متغيرات عدد ماكينات ATM، ومشاركة النساء فى القوة العاملة FF، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى GDP . حيث ان الارتباط الجزئى بينهم وبين مؤشر تمكين المرأة غير دال احصائيا كما يتضح من قيم Sig بالجدول.

يوضح الجدول(٧) احصاءات البواقى وهى الفروق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ،يتضح انه لاتوجد قيم متطرفة متعددة المتغيرات وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الانحدار المتعدد .

النتائج :

١- اظهرت نتائج تقدير النموذج ان جميع مؤشرات الشمول المالى ذات علاقة طردية بالمتغير الخاص بتمكين المرأة فى مصر . كما تعتبر مؤشرات الشمول المالى الاكثر تفسيرا لتمكين المرأة ،هى الائتمان المصرفى الموجة للقطاع الخاص من البنوك ، عدد فروع البنوك التجارية ،وحجم الايداع فى البنوك التجارية حيث بزيادة تلك المؤشرات يزداد تمكين المرأة فى مصر .

٢- اكدت النتائج على ان هناك فجوة كبيرة بين الرجل والمرأة فى الحصول على الخدمات المالية ويرجع ضعف شمول المرأة بالخدمات المالية بسبب قله الوعى المصرفى، فضلا عن الاجراءات القانونية والتقاليد والاعراف الاجتماعية ،وهم اقل ملكية للاصول مما يدفعهم اللجوء للقطاع غير الرسمى.

٣- متغيرات الانفتاح التجارى، النفقات الاستهلاكية النهائية للاسرلهما اثر ايجابى على تمكين المرأة فى مصر، ويصنفان من المتغيرات التى تعطى تفسيرا جوهريا للتغير فى المتغير التابع

٤- يساعد تعليم والتدريب لمرأة خاصةً بالأعمال التجارية، بجانب استقلالها المالي على اظهار أثر إيجابي للشمول المالى عند المرأة أكثر من الرجل.

٥- يساعد الشمول المالى فى دمج المرأة فى القطاع المالى الرسمى،ويساعد ذلك على ازالة العقبات التى تواجة المرأة على جانبى العرض والطلب . ما يترتب علية من زيادة فى معدل النمو الاقتصادى و تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

٦- تعتبر المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن ٨٠ % من القرارات الشرائية الاستهلاكية والسلوك المالي للمرأة من الحرص الشديد في الإنفاق.

٧- يزداد تمكين المرأة من خلال زيادة نسبة مشاركتها فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات :

١- العمل على توجة الائتمان للقطاعات الانتاجية القادرة على خلق المزيد من فرص العمل وبخاصة للنساء ،وتوسيع قاعدة المستفيدين من النساء بالائتمان المصرفى وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٢- محو الامية المالية للمرأة فى مصر ، بالاضافة الى اهمية تلقى السيدات لدورات تدريبية على ريادة الاعمال، وكيفية ادارة المشروعات للاستفادة من القروض المتاحة .
٣- انشاء قواعد بيانات تتضمن سجلات عن حجم ونوع الخدمات المالية والمصرفية المتاحة ،وكذلك الذين لم يحصلوا على الخدمات المالية .
٤- تنوع وزيادة في المنتجات والخدمات ذات الصلة التي تلائم احتياجات المرأة الفقيرة، وخاصةً فيما يتعلق بالتأمين والادخار والتمويل متناهي الصغر (صندوق مشاريع المرأة العربية)
٥- زيادة عدد البنوك في المناطق الريفية، و تعزيز انتشار شيكات الوكلاء للدفع الإلكتروني، وماكينات سحب وإيداع النقود الإلكترونية.
٦- تقليل الفجوة الثقافية بين البنوك والفقراء، حيث يتم تكييف الإجراءات المصرفية الداخلية لكي تتأقلم مع السيدات الفقراء أو مع الأشخاص ذوي الضمانات المحددة.
٧- اتاحة معلومات كافية عن المنتجات المالية المتاحة في السوق. و تطوير المنتجات وقنوات التسويق الملائمة للفئات المستهدفة
٨- اهمية اعتبار المؤسسات المالية (البنوك) استهداف فئة النساء فرصة للحصول على حصة سوقية أكبر.من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة لفئة النساء أو وعدم طلب ضمانات تعجيزية للحصول على التمويل.
٩- التوسع فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى توجه لدعم للمرأة وتوسيع الخدمات المالية والمصرفية التى تحصل عليها المرأة . تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية بهدف تقديم خدمات منخفضة التكلفة التى تلبى احتياجات المرأة المالية .
١٠- اهمية اصلاح الاطر القانونية والتنظيمية التى تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب . وتوعية المرأة (ماليا واقتصاديا) ، لرفع معدل مشاركتها فى القطاع الرسمى وذلك من خلال عمل دورات تدريبية عن الخدمات المالية فى المدارس والجامعات ومناطق العمل .

جداول مخرجات برنامج E-Views

جدول (٣)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.957	.917	.914	.00912	
2	.968	.936	.932	.00813	
3	.982	.964	.960	.00621	
4	.990	.979	.976	.00478	
5	.992	.984	.981	.00432	2.710

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائى (E-View)

جدول (٤)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.027	1	.027	318.779	.000
	Residual	.002	29	.000		
	Total	.029	30			
2	Regression	.027	2	.014	205.135	.000
	Residual	.002	28	.000		
	Total	.029	30			
3	Regression	.028	3	.009	241.330	.000
	Residual	.001	27	.000		
	Total	.029	30			
4	Regression	.028	4	.007	309.987	.000
	Residual	.001	26	.000		
	Total	.029	30			
5	Regression	.028	5	.006	304.631	.000
	Residual	.000	25	.000		
	Total	.029	30			

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

جدول (٥)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-.398	.009		-45.889	.000
	nob	.257	.014	.957	17.854	.000
2	(Constant)	-.446	.018		-24.687	.000
	nob	.258	.013	.961	20.109	.000
	cs	.031	.011	.140	2.923	.007
3	(Constant)	-.659	.048		-13.606	.000
	nob	.129	.030	.481	4.328	.000
	cs	.048	.009	.218	5.405	.000
	cf	.096	.021	.516	4.580	.000
4	(Constant)	-.691	.038		-18.185	.000
	nob	.076	.026	.281	2.912	.007
	cs	.045	.007	.207	6.641	.000
	cf	.102	.016	.547	6.278	.000
	cin	.022	.005	.212	4.417	.000
5	(Constant)	-.697	.034		-20.241	.000
	nob	.050	.026	.185	1.949	.063
	cs	.038	.007	.171	5.451	.000
	cf	.112	.015	.598	7.367	.000
	cin	.020	.005	.194	4.418	.000
	ot	.008	.003	.103	2.607	.015

a. Dependent Variable: VAR00001

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

جدول (٦)

Excluded Variables

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	VAR00003	.140	2.923	.007	.484	.999
	VAR00004	.129	.974	.338	.181	.166
	VAR00005	.214	2.593	.015	.440	.352
	VAR00006	-.100	-1.835	.077	-.328	.888
	VAR00007	.137	2.174	.038	.380	.637
	VAR00008	-.032	-.571	.572	-.107	.958
	VAR00009	.258	1.786	.085	.320	.128
2	VAR00004	.389	3.385	.002	.546	.126
	VAR00005	.188	2.526	.018	.437	.347
	VAR00006	.067	.747	.461	.142	.286
	VAR00007	.060	.838	.409	.159	.449
	VAR00008	-.082	-1.654	.110	-.303	.871
	VAR00009	.516	4.580	.000	.661	.105
3	VAR00004	-.581	-1.866	.073	-.344	.013
	VAR00005	.212	4.417	.000	.655	.344
	VAR00006	-.039	-.531	.600	-.104	.255
	VAR00007	.131	2.551	.017	.447	.421
	VAR00008	-.034	-.818	.421	-.158	.799
4	VAR00004	-.398	-1.614	.119	-.307	.012
	VAR00006	-.019	-.339	.737	-.068	.254
	VAR00007	.103	2.607	.015	.462	.410
	VAR00008	.031	.899	.377	.177	.654
5	VAR00004	-.398	-1.807	.083	-.346	.012
	VAR00006	-.046	-.894	.380	-.180	.244
	VAR00008	.024	.768	.450	.155	.649

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

جدول (٧)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-.3293	-.1997	-.2461	.03080	31
Residual	-.00657	.00839	.00000	.00395	31
Std. Predicted Value	-2.699	1.508	.000	1.000	31
Std. Residual	-1.520	1.941	.000	.913	31

a. Dependent Variable: VAR00001

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

المـراجـــع

المراجع العربية :

- ابليورغ ، كاترينواخرون (٢٠١٣)،المرأة والعمل والاقتصاد ،مكاسب الاقتصاد الكلى من المساواة بين الجنسين ،مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولى،ادارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وادارة الشؤن المالية ،صندوق النقد الدولى .
- اتحاد المصارف العربية،واقع الشمول المالىفى المنطقة العربيةوالمبادرات العربية لتعزيزة ،اتحاد المصارف العربية ،الامانة العامة،ادارةالدراسات والبحوث ،٢٠١٧.
- ادارة البحوث والتوعية ، دور القطاع المصرفى فى دعم الشمول المالى ،البنك المركزىالمصرى ،المعهد المصرفى المصرى ،٢٠١٩.
- الشرمان ،خالد محمد(٢٠١٩)،الشمول المالى والاداء الاقتصادى فى الاردن ،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،الاردن ،١-٨٠.
- الشمول المالى فى مصر ،هل لمحدودى الدخل نصيب فى اتاحة الادوات المالية ،مركز هردو لدعم التغير الرقمى ،٢٠١٨.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)الكتاب الإحصائي السنوي, القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- المؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي الذي عقد في شرم الشيخ، ٢٠١٧.
- التحالف المصرفى العالمى للمرأة ،٢٠١٨.
- النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ، الربع الاول ، مايو٢٠٢٠،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- النعمة،نغم حسين واخرون (٢٠١٩)،دور الشمول المالى فى تقديم الدعم المالى للمرأة فى العراق ،المجلة العراقية لبحوث التسويق وحماية المستهلك ،المجلد ١١،العدد٢،١٧-٣٢.
- التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. برنامج الشمول المالي والتمكين، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.٢٠١٩.
- بن موسى ،محمد (٢٠١٩)،واقع الشمول المالى فى العالم العربى فى ضوء المؤشر العالمى للشمول المالى مع التركيز على الجزائر،٢٠٠٧-٢٠١١،مجله الاصلاحات الاقتصادية،المدرسة العليا للتجارة ،مجلد ١٣،العدد ١،٣-٢٠.
- المجلس القومى للمرأة ،التقرير السنوى ،٢٠١٩.
- التعداد العام للسكان فى مصر ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .٢٠٢٠.
- .التقارير السنوية للبنك المركزى ٢٠١٦، ٢٠١٧ ،2018
- البنك الزراعى المصرى ،وزارة الزراعة ،٢٠١٧.
- تقرير الاستقرار الاقتصادى ،البنك المركزى المصرى ،٢٠١٨.
- تقرير بنك الاسكندرية السنوى ،البنك المركزى ،٢٠١٧.
- تقرير منظمة الصحة العالمية ،جنيف ،٢٠١٩.
- .تقارير الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء٢٠١٦،٢٠١٧، 2018 ،2019.

- جعفر ،حنان علاء الدين عبد الصادق(٢٠٢٠)،الية لتعزيز الشمول المالى فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس ،العدد١ ،ابريل ،٤٨٧-٥٢٠ .
- خليل ،احمد فؤاد (٢٠١٥)،اليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،مركز البحوث المالية والمصرفية ،مجلد ٢٣، العدد٧،٣-١٠.
- دراسة عن تمكين الاقتصادى للمرأة ،البنك الدولى ،٢٠١٨.
- دودور،اسماء (٢٠٢٠)،قياس اثر الشمول المالى على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ مجلة الاستراتيجية والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة عبد الحميد مستغانم ،مجلد١٠ ،العدد ٤،٧١-٩٠.
- سامي العوادي (٢٠١٦): التحولات العالمية وانعكاساتها على سوق العمل، الاتحاد العربي للنقابات.
- شملاوى،حنان عطا(٢٠١٩)،اثر تمكين المرأة على نسبة مشاركتها فى القوى العاملة،دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية ،مجلة جامعة الشارقة ،المجلد ١٦ ،العدد 1A ، ١-٢٥ .
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٣): المرأة والعمل والاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين.
- صندوق مشاريع المراة العربية ،صندوق النقد العربى ،٢٠٢٠.
- عبد الفتاح، إيمان، فهم السلوك الادخاري للأسر الفقيرة: شواهد مستقاة من مصر، أطروحة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠١٥.
- عبد المنعم ،هبة(٢٠١٨)، محددات مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى الدول ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربى ،العدد ٤٨ ،٢٠١٨.
- عبد الرحمن ،احمد عاطف (٢٠١٨)،الشمول المالى والتقدم الاقتصادى ، مجلة المال التجارة ،العدد ٥٩ ،٢-٣.
- علياء حسني، "ماذا يعني الشمول المالي، وماهي عقبات تنفيذه في مصر؟"، جريدة التحرير ٢٠١٧/٩/١٤
- غالى ،شيرين بشرى (٢٠٢٠)، دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعةعين شمس ،العدد ١،ابريل ،٢٠٩-٢٥٠.
- قاعدة البيانات الاحصائية لمنظمة العمل الدولية ،٢٠١٩.
- منظمة العمل الدولية ،٢٠١٧ .
- كنعان عبد اللطيف ، أنسام خالد حسن ، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثالث و الثلاثون ، ٢٠١٢.
- مبادرة الشمول المالى للمنطقة العربية ،انجازات عام ٢٠١٨، صندوق النقد العربى، ٢٠١٩.
- نوفل ،صبرى (٢٠١٨)،الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية ، مجلة المال التجارة ،العد د ٦٦٧ ،١٧-١٩.
- وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID، صندوق مشاريع المرأة العربية AWEF

- يونس ،رشا فؤاد (٢٠١٩) ،محددات الشمول المالى فى العالم العربى ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، مجلد ١١٠ ،العدد٥٣٣ ،٣٣-٥٩

المراجع الاجنبية:

- Alliance for financial inclusion (AFI) (2016) Policy Frameworks to Support Women's Financial Inclusion. This research study commissioned, Kuala Lumpur ,Malaysia,7-9.
- Ashe, F., Treanor, L., & Mahmood, S. (2011). Microfinance and women entrepreneurs in Pakistan. International journal of gender and entrepreneurship.
- Arora, R. U. (2010). Measuring financial access. Griffith Business School Discussion Papers Economics, 1(7), 1-21.
- Alam, S. (2012). The effect of gender-based returns to borrowing on intra-household resource allocation in rural Bangladesh. World Development, 40(6), 1164-1180.
- Armendáriz, B., & Morduch, J. (2010). The economics of microfinance. MIT press.
- Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.
- Ashe, F., Treanor, L., & Mahmood, S. (2011). Microfinance and women entrepreneurs in Pakistan. International journal of gender and entrepreneurship.
- Ashraf, N., Karlan, D., & Yin, W. (2010). Female empowerment: Impact of a commitment savings product in the Philippines. *World development*, *38*(3), 333-344.
- Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company
- Bank, B. (2016). Lebanon this week. *Economic Research & Analysis*, *339*.
- Blackden, M., Canagarajah, S., Klasen, S., & Lawson, D. (2003). Gender and growth in Africa: Evidence and issues. *Washington, DC: World Bank*, 1-18.

- Barik, B.,B., (2009). Financial inclusion and empowerment of Indian rural households International . Journal of Research in Commerce and Management, 6 (3), 68-71.
- Bergmann, B. R. (1974). Occupational segregation, wages and profits when employers discriminate by race or sex. Eastern Economic Journal, 1(2), 103-110.
- Castilla, C., & Walker, T. (2013). Gender roles and asymmetric information: noncooperative behavior on intra-household allocation. Unpublished manuscript, PDF.
- Cheston, S., & Kuhn, L. (2002). Empowering women through microfinance. Draft, Opportunity International, 64, 1-64.
- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2015). The Global Findex Database 2014. *World Bank Working Paper*.
- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. The World Bank.
- Dupas, P., & Robinson, J. (2013). Why don't the poor save more? Evidence from health savings experiments. American Economic Review, 103(4), 1138-71.
- Do, Q. T., Levchenko, A. A., & Raddatz, C. E. (2011). Engendering trade. World Bank Policy Research Working Paper, (5777).
- Humphries, J. (1977). Class struggle and the persistence of the working-class family. Cambridge Journal of Economics, 1(3), 241-258.
- Ellis, K., & Lemma, A. (2010). Financial inclusion, household investment and growth in Kenya and Tanzania.
- Euromonitor,Report,2017.
- Ghebrial, F. (2019). Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges .
- IMF (2018) Pursuing women economic empowerment. Meeting of G7 Ministers and Central Bank Governors, June 1–2, 2018 Whistler, Canada.
- Kabeer, N. (2005). Gender equality and women's empowerment: A critical analysis of the third millennium development goal 1. Gender & Development, 13(1), 13-24.
- Khandker, S. R. (2005). Microfinance and poverty: Evidence using panel data from Bangladesh. The world bank economic review, 19(2), 263-286.

- Kpodar KR, Andrianaivo M (2011) ICT, Financial Inclusion, and Growth; Evidence from African Countries. IMF Working Papers 11/73, International Monetary Fund (2011).
- Loko, B., and Mame A. Diouf, 2009, "Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New?" IMF Working Paper 09/225 (Washington)
- Mayoux, L. (2005). Women's empowerment through sustainable microfinance. Rethinking Best.
- Mercado, E. A., Martin, A. E., Park, E. S., Spiegelman, C., & Glover, C. J. (2005). Factors affecting binder properties between production and construction. Journal of materials in civil engineering, 17(1), 89-98.
- McKinsey Global Institute . (2018). closing the gap : Leadership perspectives on promoting women in financial services McKinsey and company.
- Mincer, J. (1962). Labor force participation of married women: A study of labor supply. In Aspects of labor economics (pp. 63-105). Princeton University Press.
- NWAFOR, M. C., & YOMI, A. I. (2018). IMPACT OF FINANCIAL DEEPENING IN NIGERIA. International Journal of Science and Research, 6(11), 1156-1161.OECD. 2013. PISA for DevelopmentProjectDocument (WithLogical Framework). Paris: OECD.
- Onaolapo, A. A., Kajola, S. O., & Nwidobie, M. B. (2015). Determinants of capital structure: A study of Nigerian quoted companies. *methodology*, *7*, 23..
- Okoye, L. U., Erin, O., & Modebe, N. J. (2017). Financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development. The Journal of Internet Banking and Commerce, 1-14.
- Pitt, M. M., Khandker, S. R., & Cartwright, J. (2006). Empowering women with micro finance: Evidence from Bangladesh. Economic Development and Cultural Change, 54(4), 791-831.
- Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (426).
- Sathiabama, K. (2010). Rural women empowerment and entrepreneurship development (No. id: 2475).

- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5), 613-628.
- Sharma D (2016) Nexus between nancial inclusion and economic growth. Journal of Financial Economic Policy 8(1):13–36. https://doi.org/10.1108/JFEP-01-2015-0004
- Swamy, V. (2014). Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households. World development, 56, 1-15.
- Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P. M. B. P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., ... & Yousefi, S. R. (2015). Financial inclusion: can it meet multiple macroeconomic goals?.
- Roy, C. K., Banik, B., & Xiaoling, H. (2020). Does financial inclusion empower women in emerging countries? A panel data analysis.
- Opportunity, A. L. (201٧). Rangarajan Committee Report on Poverty Measurement. Economic & Political Weekly, 49(32), 43
- The Global Gender Gap Report , world economic ,2020.
- Tang H, Zhang Y (2014) Cross-Country Diffusion of Culture through FDI: A Firm-Level Analysis of Gender Inequality in China. World.
- Bank.(2018). The World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise. Washington: World Bank. [Crossref],
- World Bank/GPE. (2014). International Development Association Project Appraisal Document on a Global Partnership for Education Grant. Washington: World Bank.
- World Bank.2004. International Development.
- World Bank.(2013).South Africa Economic Update:Focus on financial inclusionWashington ,p.17.
- World Bank/OECD (2013) Women and Finance: Progress Report to theG20, [Online], Available:
- https://nancialallianceforwomen.org/download/g20-women-nance-report/. Accessed 15 Dec 2018.
- United Nations. (2010). Empowerment of Women in the Context of the Global Economic and Financial Crisis, Commission on the Status of Women, Fifty-fifth Session, p.3. xxiii.
- United Nations. (2015). Millennium Development Goals Report, New York, p.8. xxiv.

- World Bank. (2013). South Africa Economic Update: Focus on Financial Inclusion. Washington, p.17
- Word Development Indicator,2020
- World Bank Group (2015) Doing business report, measuring regulatory quality and efciency. Washington DC, US
- World Bank Group (2019) 4th Ghana Economic Update Enhancing Financial Inclusion Africa Region, Washington, DC. US
- Zhang, Q., & Posso, A. (2019). Thinking inside the box: A closer look at financial inclusion and household income. The Journal of Development Studies, 55(7), 1616-1631.